شؤون فلسطينية

معلومات ببليوغرافية:

بلال الحسن. "أحداث أيلول ومسؤولية النظام الأردني". **شؤون فلسطينية**. ع. ١. (أذار/ مارس ١٩٧١: ص٣٩-٥٥).

احداث ايلول ومسؤولية النظام الاردني

بلال الحسن

من يتحمل مسؤولية الصدام الدامي الذي وقع في ايلول بين حركة المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني ؟

هذا السؤال الهام ، يحاول كتاب يعده مؤلفه للنشر ان يجيب عليه بالاستناد الى وقائع المواقف السياسية التي سبقت تشكيل الحكومة العسكرية الاردنية صباح ٧٠/٩/١٦ ، والتي كانت فاتحة عشرة ايام دامية ، ولدت نتائج هامة وخطيرة .

والفصل المنشور هنا هو جزء من هذا الكتاب ، يتناول بالتحليل ، مواقف المنظمات الفلسطينية، ممثلة بمواقف ثلاث منظمات هي : فتح ، والجبهة الديمقراطية ، والجبهة الشعبية ، كما يتناول بالتحليل تحركات النظام الاردني السياسية والعسكرية ، بحيث يمكن في نظرة مقارنة سريعة بينهما ، تحديد مسؤولية المجزرة وتقييم الحملة الاعلامية التي روج لها النظام الاردني، محاولا رمي التبعات كلها على عاتق العمل الفدائي .

لقد جرت محاولات دؤوبة من قبل النظام الاردني لتصوير انوضع وكان حركة المقاومة سوف تباشر تنفيذ الاستيلاء على السلطة الاردنية ، وان كل ما جرى في الاردن ، كان ردا على هذا الموقف الفدائي ، لذلك فقد عالج الكتاب بشيء من التفصيل جذور الازمة بين المقاومة والنظام ، والتي ترجع الى تخوف الحكم الاردني من فكرة الكيان الفلسطيني ، مبينا مواقف المجالس الوطنية الفلسطينية المتلاحقة ، التي اكدت اكثر من مرة رفضها لكل مشاريع الدولة الفلسطينية ، ومظهرا كيف ان النظام الاردني كان يحارب بروز الشخصية الفلسطينية اكثر مما يحارب قضية الكيان ، باعتبار ان بروز الشخصية الفلسطينية كان مرحلة من مراحل النضال الوطني الذي حاربته السلطة الاردنية باستمرار .

وقد ولد هذا التعارض العام تعارضا اخر في المواقف السياسية ، حول التسوية السياسية ، ممثلة اولا بقرار مجلس الامن ، وممثلة ثانيا بمبادرة روجرز التي حاولت ان تضع التسوية السياسية موضع التنفيذ العملي . ومن خلال هذين التعارضين ولدت كافة الاصطدامات المعروفة بين المقاومة والنظام .

ثم يتحدث الكتاب عن موقف حركة المقاومة من التسوية السياسية شارحا نقاط الاتفاق والاختلاف حول هذا الموضوع ، ونمط الحوار الفلسطيني الذي دار حوله . وسار في اتجاهين: اتجاه يعتبر مسؤولية الرفض مسؤولية فلسطينية خالصة ، واتجاه اخر يرى ان هذا الرفض، اذا لم يقترن بتحالف مع الجماهير العربية، عبر حركاتهاالوطنية ، سوف يبقى رفضا ضعيف التاثير . وكيف ان هذين الخطين في الحوار التقيا جزئيا في المجلس الوطني الفلسطيني السابع، وفي المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي ، حيث خرجت حركة المقاومة بقرار عام يدعو لتحويل

الاردن الى « معقل للثورة الفلسطينية » .

وانطلاقا من هذا القرار العام يحاول الكتاب ان يرصد مواقف حركة المقاومة في الرد على مبادرة روجرز ، من خلال المؤسسات الفلسطينية المشتركة (المجلس الوطني — اللجنة المركزية) معتبرا ان العمل الفدائي ، لم يخرج من خلال هذه المؤسسات بقرار سياسي واضح ، يمكن ان تبنى عليه خطة عمل مضادة للنظام ، تدفع النظام نفسه للرد .

وعلى ضوء ذلك ينتقل الكتاب لبحث مواقف المنظمات ، كل تنظيم على حدة ، ثم الى بحث تحركات النظام الاردني .

المنظمات والرد على مشروع روجرز

يلاحظ المراقب المتتبع للوضع في الاردن ان الشهرين اللذين يفصلان بين الاعلان العربي عن قبول مبادرة روجرز وبين بدء المجزرة في الاردن ، قد تميزا بتوتر عسكري يومي ، وبحملة اعلامية علنية من قبل بعض منظمات المقاومة الاساسية .. وكلا الوضعين ، التوتر العسكري ، والحملة الاعلامية العلنية ، تعبير عملي عن اتساع نطاق التناقض بين حركة المقاومة والنظام الاردني حول مشروع روجرز، وقد كانت هناك ثلاثة اساليب في معالجة الموقف ، يمثل كل اسلوب منها عينة نموذجية لطبيعة التنظيم المعني ، ونمط تفكيره السياسي .

الاسلوب الاول مثلته منظمة فتح ، وهو اسلوب « الدفاع عن النفس » . عدم الاقدام على خطوة مبادرة لضرب النظام ، مع الاستعداد العسكري لمواجهته ، اذا هو اقدم على ضرب حركة المقاومة. واثناء فترة الاشتباكات اليومية[١] التي سبقت الاشتباك الكبير ، لم تستعمل فتح امكانياتها العسكرية لغير اغراض الدفاع عن النفس . وكانت في صحيفتها اليومية واضحة تماما في هذا الموضوع، وتكاد تكون كل افتتاحيات صحيفة « فتح » طوال شهر كامل قبل المجزرة تدور كلها حول هذا الموضوع . نقرا مثلا « كل تحركات السلطة تشير الى أنها تعد لمؤامرة جديدة تستهدف ضرب الثورة على أمل تمرير الحل السلمي عن طريق صدام مسلح ... امسا نحن فلا نريد هذا الصدام ... ونحن لا ندري هل فات الاوان لوقف الصدام ام لم يفت ؟ ولكن كل الدلائل تشير الى أن بدايات الصدام قد بدأت فعلا ... فليتحمل النظام اذا كل المسؤولية، وكل دماء الضحايا التي ستراق دماؤهم ، حيث سيكون الامر مختلفا هذه المرة»[٢].

وبالرغم من هذا الموقف الدفاعي ، كانت حركة فتح تدرك أن هذا الصدام لن يكون من نوع الاصطدامات السابقة ، التي تنتهي بحل وسط ، او باتفاقية مرضية للطرفين تعكس موازين القوى،بل هو صدام حاسم ونهائي « اذا ارادت السلطة الصدام ، وهذا يبدو واضحا من كافة تصرفاتها وجرائمها . اذا ارادت الصدام فان ثورتنا ستجد نفسها مرغمة على خوضه . ولكن هذا الصدام حتما سيكون الصدام الاخير. ونتيجة الصدام، ستصنعه جماهيرنا الثورية المسلحة : الانتصار المحتم »[٣].

وحين اخذت حالة التوتر تزداد حدة في عمان ، بدأت مواقف فتح تعبر عن نفسها بشكل اوضح ، فانتقلت من موقف المتوقع للصدام والمستعد له الى موقف التحذير ، فقد شهد يوم ٣٠ اب هجوما واسعا من السلطة على اكثر من موقع فدائي في عمان وتعليقا على ذلك كتبت جريدة فتح تقول « الثورة لن تسمح لمجموعة الاوضاع المتردية التي تحاول السلطة فرضها على المواطنين ان تستمر ... والثورة لن تسمح بأن يصرفها احد طويلا من واجبها الاساسي الذي انطلقت من اجله »[٤]. واذا كانت الثورة لن تسمح باستمرار التردي ، فهي انما تفعل ذلك ليس من اجل اسقاط النظام ، بل حتى لا تنصرف طويلا عن واجبها الاساسي اي واجب تحرير فلسطين .

ومن غير الممكن في حالة شديدة من التوتر ، مثل التي كانت قائمة في عمان ، ان يستمر الموقف السياسي عند حد التحذير ، فلا بد من اقتراح صيغة للحل ، وفي ظل الموقف الدفاعي فان اي صيغة للحل هي حتما نوع من الحل الوسط . وقد كانت صيغة الحل التي اقترحتها فتح هي « السلطة الوطنية » .

لقد بقي هذا الشعار الذي طرحته اللجنة المركزية وتبنته فتح شعارا غامضا . ونجد فقط محاولتين في جريدة فتح لشرحه ، المحاولة الاولى تصور وجود فريقين في السلطة الاردنية ، فريق عميل متآمر على الثورة ، وفريق اخر موجود في مواقع السلطة ، ولكنه لا يملك اي سلطة فعلية[٥]. الفريق الاول هو رجالات القصر ، والفريق الثاني هو الوزارة . وبناء على هذا التصوير للوضع ، يمكن استبدال الفريق

العميل بفريق وطني .
المحاولة الثانية هي التي حددت فيها جريدة فتح ست صفات للسلطة الوطنية هي :
« اولا : ان تملك سيطرة كاملة على كافة اجهزة الجيش والامن والدولة .
ثانيا : ان تقوم بتطهير كل هذه المؤسسات من العملاء والحاقدين من اعداء الشعب والثورة .
ثالثا : ان تقوم على الفور بمحاكمة كل المجرمين والقتلة الذين ارتكبوا المذابح البشعة بحق الشعب.
رابعا : ان تختفي كافة اشكال التعبئة الاجرامية الحاقدة التي تمارسها السلطة العميلة داخل الجيش وبين المواطنين .
خامسا : ان يبنى التلاحم المصيري بين القوات المسلحة الوطنية وبين الثورة حتى يمكن التفرغ بكامل قوتنا بالتوجه للعدو الذي يحتل ارضنا .
سادسا : ان يتم تأمين جو من الامن الكامل بتصفية كل الجيوب العميلة والمنظمات المشبوهة ، حتى يطمئن ثوارنا الى سلامة ظهورهم ولامن وطمأنينة جماهيرهم اثناء توجههم لقتال المحتل »(٦).
ان هذه المواصفات الست للسلطة الوطنية تتجاهل اي اشارة لموضوع التسوية السياسية ومشروع روجرز . وهي في حقيقتها مواصفات حكومة وطنية، وليست مواصفات سلطة وطنية . اي انها دعوة لتغيير الحكومة بحكومة جديدة ذات صفة وطنية من جهة ، وذات صلاحيات من جهة اخرى ، وليست ابدا دعوة لتغيير النظام من أساسه . وكل ما يهم فتح من هذه الحكومة ان تؤمن حالة من الامن والاستقرار الداخلي ، اذ انها لا تطالبها بأي مهام اقتصادية او عسكرية او سياسية من نوع جديد .
وجريدة فتح لا تحدد الجهة التي يتوجب عليها ان تحقق صيغة « السلطة الوطنية هذه » ، ولكن ما دام الموضوع يتناول تغيير الحكومة وليس تغيير النظام ، يصبح من المنطقي القول بأن هذا الطلب موجه الى الملك بصفته الجهة التي يحق لها اقالة او تشكيل اي حكومة جديدة داخل نظامه .
وقد كانت اللجنة المركزية اكثر وضوحا في معالجة الموضوع ، اذ دعت الملك صراحة الى انجاز هذه المهمة حين اعلنت انها توصلت الى قناعة تامة بأن « الواجب الوطني المقدس لانقاذ وحماية البلاد والشعب والثورة الفلسطينية ، اصبح يقضي ابعاد هذه العناصر المتآمرة عن مواقع السلطة ، واستبدالها بعناصر وطنية موثوقة ، لكي تصبح السلطة سلطة وطنية ... وان اللجنة المركزية تناشد الملك حسين ... بأن يفصل العناصر الفاسدة والعميلة عنه »(٧).
واذا كانت هذه الاستشهادات المعبرة عن موقف فتح الدفاعي هي الطابع العام الذي عبرت عنه صحيفتها ، الا اننا نجد خروجا عن هذا الخط العام في بعض الاحيان ، فعشية انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي لبحث مشروع روجرز دعت صحيفة فتح المجلس الى « ان ينتقل من موقف الرفض الى موقف احباط المشروع ، اي من سلبية الرفض الى ايجابية الافشال . أبواب الانتصار مشرعة لان بنادق الثوار تحت التنشين ، وما على المجلس الوطني الا ان يدخل باب الانتصار »(٨).
والمرة الثانية التي خرجت فيها فتح عنخطها الدفاعي العام كانت في ندوة فلسطين العالمية الثانية التي عقدت في عمان ، فقد نشرت جريدة فتح نص الحوار التالي بين احد أعضاء الندوة وبين احد مسؤولي فتح بعد ان القى كلمة فيها .
« سؤال : ما هو المقصود بأن تكون عمان هانوي الثورة ، وما هي الوسائل لتصبح كذلك ؟
جواب : يتم ذلك بتثوير كافة الاوضاع ، بتنظيم الشعب في مؤسسات ، وتسليحه ، وتدريبه ، بناء اقتصاد ثورة متكامل ، وان تتغير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين ابناء الشعب لتقوم على أساس العدالة الاجتماعية دون اي استغلال . ويتحقق ذلك بأن تصبح السلطة في البلد ، سلطة ثورية »(٩).
نلاحظ هنا كلاما واضحا عن السلطة الثورية وعن مواصفاتها الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية . ولكن جوابا في ندوة يبقى اقل دلالة من افتتاحية رسمية . كما أن هذا الجواب يتناقض مع الخط العام الذي عبرت عنه الصحيفة باستمرار ، كما يتناقض مع مواقف فتح في المجلس الوطني ، حيث رفضت أن تذهب الى ما هو ابعد من صيغة « معقل الثورة » بدون تحديد . وقيمته الوحيدة كما يبدو، انه يتنافى مع الخط العام لحركة فتح اكثر مما يعبر عنه .
الاسلوب الثاني في مواجهة الازمة ، مثلته الجبهة الشعبية الديمقراطية وهو أسلوب التحريض الجماهيري ، لتوسيع اطار النضال من اجل انشاء السلطة الوطنية . وقد كانت الجبهة الديمقراطية واضحة تماما في التعبير عن نفسها ، منذ بدأت

تصدر صحيفتها(١٠)، حتى يوم المجزرة . وتملك الجبهة ما هو اكثر من تحديد موقف سياسي لمواجهة مشروع روجرز ، تملك وجهة نظر متكاملة حول طبيعة الصراع بين حركة المقاومة والنظام الاردني. فالجبهة الديمقراطية ترى انه منذ ان وجد العمل الفدائي في الاردن ، بدات سلطة ثانية توجد الى جانب سلطة النظام . وهذه السلطة الثانية وجدت في البداية في حالة جنينية ، ثم اخذت تنمو وتتطور وتكسب اعتراف الجماهير بها . ثم بدات السلطة الثانية ، سلطة العمل الفدائي ، تنشىء اجهزتها الخاصة الى جانب اجهزة النظام. و«اخذت الجماهير تنفض شيئا فشيئا عن اجهزة السلطة القديمة وتفقد احترامها لها »(١١).

وقد كان شيئا طبيعيا ، ان ينشب الصراع بين هاتين السلطتين ، وعلى هذا الاساس تفسر الجبهة الديمقراطية كافة الصراعات التي نشبت بين النظام الاردني وحركة المقاومة . اذ ان هذه الصراعات هي النتيجة الحتمية لسلطتين تتنازعان اكتساب مواقع النفوذ في البلد الواحد . اما توقيت هذه الصراعات فترى الجبهة انه مرتبط بتوازن القوى من جهة ، وبتحرك الحلول التصفوية من جهة اخرى .

وترى الجبهة الديمقراطية ان ازمة ١٩٧٠/٢/١٠ كانت « دليلا على توطد سلطة المقاومة ... كما كانت ايذانا بتحول حاسم في ميزان القوى بين السلطتين لترجيح كفة سلطة المقاومة »(١٢). ويلاحظ انه اثناء تلك الازمة رفعت شعارا علنيا يوضح هذا الفهم يقول « لا سلطة فوق سلطة المقاومة » ففي تعميم توجيهي للاعضاء صدر أثناء الازمة المذكورة دعت الجبهة اعضاءها الى « التأكيد باستمرار بأن على الجماهير الاعتراف بسلطة واحدة، هي سلطة لجان التنسيق ، ولا سلطة فوق سلطة المقاومة ومنظماتها »(١٣). وعندما قامت مظاهرات الاحتجاج ضد زيارة سيسكو للاردن فيشهر نيسان ١٩٧٠ ذيلت الجبهة بياناتها العلنية بهذا الشعار . وحين نجحت المظاهرات الجماهيرية في الغاء زيارة سيسكو كتبت الشرارة تقول « ان وجود سلطتين في هذا البلد ، سلطة الرجعية العميلة ، وسلطة جماهير الشعب والمقاومة المسلحة ، هو حقيقة قائمة لا يمكن حتى للرجعيين انكارها» والواقع يؤكد انسلطة الجماهير هي التي تقرر منذ اليوم بشكل متعاظم مصير وطنها ومستقبله »(١٤).

وقد كان هم الجبهة الديمقراطية الاساسي ، ان تبقى حالة ازدواجية السلطة قائمة لاطول فترة ممكنة ، حتى يتم اثناء ذلك ترسيخ سلطة المقاومة وتعميقها، وتحويل الالتفاف الجماهيري حولها من التفافعفوي سائب ، الى التفاف منظم يعبر عن نفسه في مؤسسات ديمقراطية ، والا تحول شعار « لا سلطة فوق سلطة المقاومة » الى شعار محافظ ، بعد أن اصبح امرا واقعا بعد الانتصارات الجماهيرية في شهري شباط ونيسان من عام ١٩٧٠ . وقد سعت الجبهة من اجل توطيد حالة ازدواجية السلطة الى رفع شعارات اخرىتكسب شعارها الاساسي مضامينه العملية ، فدعت الى انشاء المجالس الشعبية المنتخبة التي تعبر عن « ضرورة منح سلطة المقاومة طابعا جماهيريا ثوريا ، ينفي سماتها البيروقراطية »(١٥)،وكانت ترى ان المجالسالشعبية مدعمة بالميليشيا ، والنقابات ، هي المؤسسات الديمقراطية التي تنمو في رحم النظام القديم مبشرة بولادة نظام جديد ، اذ « ان المهمة المركزية التي تواجهها الثورة في هذه الساحة ، من اجل تأمين نجاحها في انجاز مهمتها الاستراتيجية الكبرى في تحرير الارض المحتلة بطريق الحرب الشعبية ، هي مهمة اقامة نظام وطني ديمقراطي ... يستند الى الشعب المسلح والمنظم في كتائب الميليشيا والمجالس الشعبية »(١٦). ولكن كيف يتم الوصول الى هذا النظام الوطني الديمقراطي . ؟ ان التقليد المتبع في المنطقة هو تقليد الانقلابات العسكرية . وقد رفضت الجبهة فكرة الانقلاب العسكري بشدة ، لان ذلك سيؤدي الى سلب المقاومة « طابعها الجماهيري الثوري »(١٧)، ففي ظل حركة جماهيرية مسلحة ، يشكل اللجوء للانقلابات العسكرية ، خطوة الى الوراء ، وتكون النتيجة نصرا « مغامرا » يقدم كهبة للجماهير ، بينما المطلوب ان تصنع الجماهير انتصاراتها بنفسها في اللحظة التي تكون حركتها السياسية ناضجة لذلك ، حتى تتمكن من المحافظة على هذا النصر .

كذلك رفضت الجبهة الديمقراطية في تلك الفترة فكرة «الحكومة الوطنية»، قائلة «ان قدوم حكومة وطنية سوف يعني التوفيق بين السلطتين »(١٨)، بينما المطلوب هو تعميق حالة ازدواجية السلطة ، اذ أن التوفيق بين السلطتين ، يشكل خطوة للوراء ، وتنازلا عن مكسب هام من مكاسب النضال الجماهيري .

ولما كانت الجبهة ترفض الانقلاب العسكري ، والحكومة الوطنية ، فقد دعت بالمقابل للنضال من اجل « نظام حكم وطني ديمقراطي معاد للامبريالية والصهيونية والرجعية »(١٩). يتم الوصول اليه عن طريق تعزيز النضال الجماهيري ، وعن طريق تعميق ازدواجية السلطة ، حتى تصل سلطة حركة المقاومة ، الى مستوى يؤهلها لحسم الصراع بين السلطتين لصالحها ، وبالاعتماد على قوة الجماهير المسلحة فقط ، « ان المزيد من نضوج الازمة الثورية داخل السلطة المزدوجة ، والمزيد من اقامة منظمات ديمقراطية واسعة للجماهير ، والمزيد من تسليحها والعمل بين صفوفها ، لرفع درجة وعيها السياسي وتجذيره سوف يدفع القوى الاكثر تقدما والاكثر ثورية نحو مواقع القيادة في حركة الجماهير وداخل السلطة الوطنية ، حتى يمكن قيادة الجماهير نحو حكم وطني ديمقراطي...»(٢٠).

وواضح ان مثل هذه المهمة تحتاج الى مدى زمني كاف ، واي تعجل في حسم التناقض بين السلطتين، سوف يؤدي الى اجهاض سلطة المقاومة ، لذلك « علينا ان نرسم مواقفنا التكتيكية اليومية بحيث نحول دون نشوب صدام نهائي مبكر بين السلطتين، وفي حالة نشوب الصدام ان نحول قدر الامكان دون دفعه الى نهاياته »(٢١). ويبقى هذا التكتيك ساري المفعول حتى يتعزز « موقع اليسار داخل حركة المقاومة وتنمو الحركة الجماهيرية الى تلك الدرجة من الصلابة والوعي والنضج ، بحيث تمكنها من جعل السلطة القادمة ، مهما كانت طبيعتها ، اسيرة للمد الجماهيري ، ان لم تكن منبثقة عنه »(٢٢).

هذا الموقف الواضح للجبهة الديمقراطية ، الذي يرى وجود سلطتين ، ويدعو الى تعميق التناقض بينهما ، والى تأجيل نشوب صدام نهائي حتى، تصل سلطة المقاومة الى مرحلة كافية من النضج، تعرض لانعطاف سريع بعد بروز مشروع روجرز ، والموافقة العربية عليه . فمنذ مشروع روجرز، اختفى شعار « لا سلطة فوق سلطة المقاومة »وبرز شعار اخر يقول « كل السلطة للمقاومة » .

فمع مشروع روجرز ، ادركت الجبهة الديمقراطية، كما ادركت فتح ، ان التسوية السياسية قد دخلت مرحلتها العملية .

ومع مشروع روجرز ، ادركت الجبهة الديمقراطية، كما ادركت فتح ، ان « الهدف الحقيقي للصفقة الاستسلامية هو رأس المقاومة والجماهير المسلحة»(٢٣).

ومع مشروع روجرز ، ادركت الجبهة الديمقراطية، كما ادركت فتح ان «الرجعية تخطط لجر الجيش الى معركة مع الشعب ومع المقاومة ... لتفرض عليهم الصلح مع اسرائيل ، والعودة الى حكم «الارهاب الرجعي»(٢٤).

وبعد هذه النقاط المتفق عليها ، يبدأ الخلاف في وجهات النظر بين فتح والجبهة الديمقراطية . فالجبهة الديمقراطية ترى ان كل هذه المواقف جيدة جدا ، ولكنها ليست كافية ، اذ ان « صيانة الثورة وضمان حقها في مواصلة القتال على طريق حرب التحرير ، يرتبطان منذ الان بشكل لا يقبل الانفصام بالنضال من أجل قاعدة ثابتة للثورة ، من اجل هانوي عربية في عمان،من اجل سلطة وطنية ثورية، تستند الى ارادة المقاومة»(٢٥). واذ تؤكد الجبهة ضرورة النضال من أجل اقامة السلطة الوطنية الثورية ،فهي لانها لا ترى مخرجا امام حركة المقاومة غير هذا المخرج ، ذلك ان امام حركة المقاومة « واحدا من مخارج ثلاثة : اما ان نموت بشرف... او ان نصبح جزءا ذليلا من لعبة التسوية الاستسلامية ... او ان نناضل من اجل سلطة وطنية ثورية تستند الى منظمات المقاومة والجنود والشعب المسلح »(٢٦) .

ولا تكتفي الجبهة بوضع هذا المطلب النضالي أمام منظمات حركة المقاومة ، بل هي تدعو لطرحه على الجماهير ، منتقدة آراء قالت في المجلس الوطني الاستثنائي ، انه لا يجوز طرح مثل هذه القضايا للبحث العلني فتقول « هل صحيح ان قرارا من هذا النوع ينبغي ان لا يعلن الى الجماهير ؟ اذن من الذي ينبغي ان يناضل ضد الرجعية والثورة المضادة غير الجماهير ؟ ... القوى الثورية ليست منظمات تآمرية ، وانما عليها ان تطرح كل مواقفها بوضوح أمام الجماهير ... فالافكار الثورية حين تقتنع بها الجماهير تصبح قوة مادية لا تقهر »(٢٧). وتتابع الجبهة الديمقراطية بهذا الموقف ، اصرارها على رفض المواقف التآمرية (الانقلاب) متمسكة بتعميق النضال الجماهيري وتوسيع مداه .

والسعي لاقامة السلطة الوطنية الثورية ، لا يرتبط فقط ، بالنضال من اجل تحرير الارض المحتلة ، بقدر ما يرتبط ايضا بالنضال من اجل توفير الحماية لصالح الطبقات الكادحة . ففي تعليق على خلاف بين الفلاحين ، وأحد الاقطاعيين حول مياه (سيل

الزرقاء) ، كان معروضا على المحاكم للبت فيه تقول الشرارة «بالرغم من تأكد الفلاحين والمزارعين بأن الحكم في هذه القضية لن يكون لصالحهم ... الا انهم سيتابعون نضالهم الوطني والطبقي لاقامة النظام الذي يمثل مصالحهم ، ويصفي كل اشكال الاستغلال والاضطهاد الذي يتعرضون له »(٢٨).

وهنا من المفيد ان نشير الى ملاحظتين :

الاولى ان اساس السلطة الوطنية التي دعت لها الجبهة الديمقراطية كان متذبذبا بين موقفين : موقف يقول ان المقاومة هي أساس السلطة الوطنية . وموقف آخر يقول ان المقاومة والجنود والشعب المسلح هي الاساس . ويبدو ان توسيع نطاق اساس السلطة الوطنية من المقاومة الى المقاومة والجنود والشعب المسلح، مرتبط بالرد على الحملة الاعلامية التي شنها الحكم الاردني لتحريض الجيش على الفدائيين من جهة، ولخلق نزعة التفرقة بين الفلسطينيين والاردنيين من جهة اخرى .

والملاحظة الثانية : ان جريدة فتح خاضت حوارا « غير مسمى » بينها وبين جريدة الشرارة ، فبينما كانت الشرارة تدعو الى رفض مشروع روجرز ، وتعرية الموقف الرسمي العربي الموافق على المشروع ، وشن نضال جماهيري لاقامة سلطة وطنية في الاردن ، وترى ان هذه القضايا الثلاث تشكل موقفا سياسيا موحدا ، كانت جريدة فتح ترد على هذا الموقف قائلة « ان الذين يريدون ان يقاتلوا الفا من الاعداء في وقت واحد ، ويفتحون النار على المحايدين والحلفاء ، ولا يرون ثوريا غير الذي ينتمي الى صفوفهم مباشرة ، اولئك لا يدركون معنى القوانين الموضوعية لحرب الشعب التي تتجه لتحقيق هدف التحرير الوطني الديمقراطي . الخطر في مثل هذه النظرة الضعيفة لا يكمن في عدم فهم قوانين حرب الشعب فحسب ، وانما ايضا يكمن في تعريض كافة مكتسبات الثورة الى الدمار »(٢٩).

ثم كانت جريدة فتح اكثر وضوحا في ردها على قضية « اعلان الموقف ، والعقلية التآمرية » فقالت « ليس ثمة ما هو اخطر من فهم القواعد الثورية والنظريات الثورية بصورة متحجرة وجامدة ... مثال على ذلك تبني القاعدة التي تقول ان الثورة ليست مؤامرة . لذلك على الثورة ان تفصح عن كل خططها . هذه القاعدة تبدو للوهلة الاولى صحيحة ... طبعا الثورة ليست مؤامرة ، ولكن الثورة ايضا ليست تخبطا عشوائيا وليست تصرفا اهوجا وشعارات في غير محلها »(٣٠). ولكن يجب ان نلاحظ انه بعد هذا الموقف بعشرة ايام فقط ، تبنت جريدة فتح شعار السلطة الوطنية ، واعلنت عن المواصفات المطلوبة لهذه السلطة ، فالخلاف اذا ليس على موضوع الاعلان عن الموقف او عدمه . فقد كانت مواقف فتح واضحة تماما . انما يكمن الخلاف حول الموقف نفسه، هل هو موقف دفاعي ام موقف مبادر ؟.

الاسلوب الثالث في مواجهة الازمة مثلته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . وهو الاسلوب الذي يقوم على خلق حالة من التحدي والشغب ضد الحكومات العربية التي وافقت على مشروع روجرز ، من اجل رفع صوت الرفض للمشروع عاليا في وجه الجميع .

وتنطلق الجبهة الشعبية لمواجهة مشروع روجرز ، من نفس النقطة التي تنطلق منها فتح والجبهة الديمقراطية ، وهي النقطة التي تقول ان الحلول السلمية ، ومنها مشروع روجرز « لا يمكن ان تتم الا على جثة حركة المقاومة . بعبارة اخرى : ان تصفية ، ذبح ، ضرب ، سحق ، انهاء ، حركة المقاومة شرط اساسي جدا حتى تسير هذه الحلول بمجراها الطبيعي »(٣١).

ورأت الجبهة الشعبية ان محاولة تصفية حركة المقاومة كشرط لتنفيذ الحلول السلمية ، عملية محكوم عليها بالفشل وذلك لعدة اسباب :

السبب الاول هو تأييد الجماهير لحركة المقاومة « نرى جماهيرنا وهي تحاول فعلا الحفاظ على ثورتنا ، من هنا نشعر منذ الان اننا سنربح هذه المعركة » (٣٢).

السبب الثاني يعود الى فشل محاولات ضرب حركة المقاومة في السابق ، مما يجعل نفس القانون ساري المفعول « لقد جرت حتى الان ست محاولات لضرب حركة المقاومة . ثلاث منها في لبنان ، وثلاث منها في الاردن ، ومع ذلك لم تنجح ... ولن تنجح بالتالي اي محاولة قادمة »(٣٣).

السبب الثالث عسكري لانه « في النهاية لا يمكن حسم موضوع سحق حركة المقاومة الا عسكريا ... اذا استثنينا موضوع التدخل الخارجي الامريكي ، فالقوى العسكرية هي نفس القوى التي واجهناها في المرات السابقة ، وانتصرنا عليها » (٣٤).

ان هذه الاسباب الثلاثة ، لا تقدم كما هو واضح تبريرا مقنعا لاحتمالات فشل النظام الاردني بتصفية

حركة المقاومة ، اذ ان التأييد الجماهيري للمقاومة لا يكفي (بدون تنظيم وتهيئة مسبقة) لتحقيق الانتصار . كذلك فان فشل محاولات التصفية السابقة لا يعني بالضرورة فشل المحاولات اللاحقة. كما ان ميزان القوى العسكرية يمكن ان يتبدل ويتغير.ولكن ما يهمنا من ابراز هذه الاسباب الثلاثة ليس متانتها وواقعيتها ، انما يهمنا ابراز ادراك الجبهة الشعبية لخطورة المعركة المنتظرة، وتفاؤلها الواضح والمسبق حول النتائج .

ان الجبهة الشعبية تبرز تفاؤلها في نفس الوقت الذي تعترف فيه بوجود خلاف في وجهات النظر بين المنظمات الفدائية ، حول اسلوب مواجهة مشروع روجرز « اذا كان هناك خلاف بين فصائل المقاومة فهو خلاف حول مخطط المواجهة ، كيف نواجه هذا الامر ؟ نحن كجبهة شعبية نقول : منذ الان يجب ان توضع كل الحقائق امام الجماهير ، دون اعتبارات ، وتعرف كل الاخطار المعرضة لها ، والتي تحيط بقضيتها ، وتعتمد على نفسها، وتصمم على احباط هذه الاخطار من اي جهة جاءت»(٣٥).

فالبند الاول في المواجهة : وضع الحقائق امام الجماهير ، والتصميم على احباط المؤامرات .

واذا وصلت الامور الى حد ذبح حركة المقاومة « فان حركة المقاومة سترد ، وترد بدون تحفظ ، ودون اي اعتبار ، وسيكون لديها الاستعداد الكامل لان تجعل اذا استطاعت ، من الساحة الفلسطينية والاردنية واللبنانية والعربية بشكل عام، جهنم على كل اعداء الجماهير »(٣٦). وهذا الرد سوف يكون موجها الى « كل المصالح الاستعمارية ، وكل المصالح الرجعية »(٣٧).

فالبند الثاني في المواجهة هو الرد بدون تحفظ في كل منطقة عربية وتحويلها الى جهنم تحرق المصالح الاستعمارية والرجعية .

واذا كان الدكتور جورج حبش قد وضع في مؤتمره الصحفي ، انجاز هذه المهمة الكبيرة ، مهمة ضرب المصالح الاستعمارية والرجعية ، على عاتق حركة المقاومة ، فان ناطقا آخر باسم الجبهة الشعبية ، يعطي للموقف بعدا آخر حين يقول « ان المقاومة الفلسطينية لن تكتفي بالطبع برفض المشروع الامريكي ... ولكنها ستكون حريصة على ان تبلور هذا الرفض مع جماهير الامة العربية ، في اندفاعة ثورية حقيقية ، للمضي في تعميم استراتيجيتها على مستوى الوطن العربي »(٣٨).

فالبند الثالث في المواجهة هو الحرص على تعميم استراتيجية الكفاح المسلح على مستوى الوطن العربي .

لقد كان هذا الموقف ببنوده الثلاثة، هو الرد الاولي للجبهة الشعبية حول اسلوبها المقترح لمواجهة مشروع روجرز ، الا ان الجبهة لم تحافظ على بنودها المقترحة – باستثناء البند الاول – في نشراتها اللاحقة ، ففي كل البيانات والمقالات التي صدرت بعد ذلك ، لا نعثر ابدا على ما يشير الى ضرب المصالح الاستعمارية والرجعية ، كما لا نعثر على اي اشارة لتعميم استراتيجية الكفاح المسلح علي مدى الوطن العربي.وحين ينقطع الخط البياني لهذا الموقف ، يبرز خط بياني آخر ، لموقف آخر يحصر اهتمامه في دائرة العمل الفلسطيني بالدرجة الاولى. فما دام الاختلاف قائما حول مخطط مواجهة مشروع روجرز لذلك فان « المقاومة مطالبة بخطة عمل موحدة ، ذات نفس تصاعدي ... ينبغي ان تكون خطة عمل المقاومة خطة هجومية ، اذ ليس من مصلحة المقاومة ، ان تقبل الوقوف في الزاوية الدفاعية لريثما تحرر الانظمة شروط الاستسلام على جماهيرنا . ومن المصيري ان يحدث ذلك بأسرع ما يمكن »(٣٩).

هذه الخطة الموحدة ما هي بنودها ؟ يجيب على هذا السؤال بيان للجبهة الشعبية قائلا « ان الجماهير الفلسطينية والعربية مطالبة بالرفض الكامل لكل المشاريع الاستسلامية ، وعلى رأسها مشروع روجرز . كما ان عليها ان تفضح وتعري كل الراكضين وراء تنفيذ هذه المشاريع ... وعلى مستوى الساحة الفلسطينية – الاردنية لا بد من تعزيز الوحدة الوطنية ... وتطوير اللجنة المركزية للمقاومة ، عبر برنامج واضح للعمل ، وعلاقات محددة ، للوصول الى شكل ارقى للوحدة الوطنية، من أجل تصعيد القتال، والتصدي للمؤامرة الكبرى التي يجري الان تنفيذها فوق ارضنا »(٤٠). ولا يتطرق البيان للحديث عن كيفية تعزيز وتطوير الوحدة الوطنية واللجنة المركزية ، كذلك لا يتطرق للحديث عن برنامج العمل الواضح المطلوب. بالرغم من اصرار الجبهة الشعبية الدائم على الحديث عن الرؤيا الواضحة ، وقد قامت الجبهة الشعبية بمحاولة وحيدة لوضع بنود خطة العمل التي اكثرت الحديث عنها فدعت الى :

« – وحدة برنامج عمل ومخطط وقيادة لمواجهة

مهمات هذه المرحلة (مرة اخرى بدون شرح) .
— رسم قانون لمعاقبة اي خيانة منتظرة .
— شن حملة اعلامية مشتركة تفضح معنى القبول العربي بشروط الاستسلام ، وتعبىء الجماهير ضد ذلك .
— تحطيم حالة وقف اطلاق النار بأي وسيلة ممكنة »(٤١).

وهذه البنود (وهي اوضح ما يمكن العثور عليه في نشرات الجبهة) لا تتطرق الى ضرب المصالح الاستعمارية والرجعية ، وتحصر اهتمامها في العمل الفلسطيني ، مكتفية على النطاق العربي بالحملة الاعلامية .

الا انه في الوقت الذي تخلت فيه الجبهة الشعبية عن كل حديث يتعلق بضرب المصالح الاستعمارية والرجعية ، قامت بخطف اربع طائرات وانزال ثلاث منها في « مطار الثورة » قرب مدينة الزرقاء(٤٢) ، معتبرة خطف الطائرات (حسب موقفها المعروف) تجسيدا عمليا لضرب المصالح الاستعمارية ، ووسيلة لمواجهة مشروع روجرز ، فكتبت تعليقا على خطف الطائرات «ان توجيه اعنف الضربات للمصالح الامبريالية الاميركية هو التجسيد العملي لتصميم الثورة على احباط مؤامرات التصفية الامبريالية التي تتعرض لها القضية الفلسطينية من خلال الحلول الاستسلامية التي تتم محاولة فرضها على جماهيرنا »(٤٣) .

وتشرح الجبهة كيف شكلت عمليات خطف الطائرات ونسفها تجسيدا عمليا لاحباط مؤامرات التصفية ، فتقول « أمام وقف اطلاق النار ضد العدو وفتحه ضد المقاومة . امام التآمر الاعلامي والسياسي والدولي والعربي ... كان لا بد من القيام بسلسلة عمليات تخترق كل ذلك (!) فكانت عمليات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين »(٤٤) . وتعليقا على نسف طائرة « الجمبو جيت » في مطار القاهرة(٤٥) قالت ان الحادث كان « نسفا لمفصل رئيسي من مفاصل الحل السلمي »(٤٦). وقد احدثت عمليات خطف الطائرات ضجيجا ودويا كبيرين ، انشغلت به لفترة من الزمن كثير من الصحف العربية والاجنبية، وبلغ انشغالها بهذا الموضوع الى الحد الذي تجاهلت فيه تغطية انباء الاشتباكات اليومية في الاردن بين السلطة والمقاومة . ولكن عند اعلان الحكومة العسكرية ، اختفى ضجيج الطائرات ، وبرزت انباء المجزرة الى المقدمة .

ضمن مسار هذه المواقف الثلاثة تحركت فصائل المقاومة ، كل فصيل على حدة، وبأسلوبه الخاص، للرد على مشروع روجرز ومحاولة تنفيذه ، فهل يمكن اعتبار اي من هذه المواقف مسؤولا عن بدء الاصطدام ؟

ان العرض الذي قدمناه عن المواقف الاساسية لحركة المقاومة كما عبرت عنه ثلاث منظمات رئيسية ، يضعنا أمام الحقائق التالية :

اولا : ان حركة فتح التي تمتلك اكبر قوة عسكرية ضاربة ، والتي تتمتع بأوسع تأييد جماهيري ، قد بقيت حتى اللحظة الاخيرة في مواقف دفاعية . وكانت آخر درجات تطرفها ، تطالب بالتغيير في اجهزة السلطة ، تحت مظلة النظام نفسه، وذلك انسجاما مع خطها العام الذي يدعو لعدم التدخل في شؤون اي بلد عربي ، باستثناء مطلب واحد هو حماية امن الثورة ، فموقفها السياسي لا يشكل اي تهديد للنظام الاردني ، فيما لو تركت تمارس دورها الذي رسمته لنفسها بالعمل ضد اسرائيل .

واذا كانت حركة فتح قد قامت في تلك الفترة بحشد كميات كبيرة من الذخائر داخل مدينة عمان ، فان عملية الحشد هذه لا يمكن فصلها عن موقفها السياسي ، موقف الاستعداد للدفاع عن النفس ، اذا تحرك النظام الاردني لضرب حركة المقاومة .

ثانيا : اما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، فان موقفها السياسي لم يتطرق لا من قريب ولا من بعيد لموضوع اسقاط النظام الاردني ، وحصرت الجبهة كل حديثها ، بتوجيه عام يدعو للنضال من اجل افشال الحل السلمي ، دون شرح للوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك ، لا في الموقف العلني ، ولا في المواقف المطروحة على المجلس الوطني الاستثنائي، او على اللجنة المركزية لمنظمة التحرير ، فلا يمكن اعتبار مواقفها بأي حال من الاحوال مبررا لخوف النظام، واقدامه بالتالي على تحرك مضاد . اما عمليات الطائرات التي قامت بها ، فقد شكلت تحديا لهيبة النظام ، وخاصة على الصعيد الدولي ، ذلك ان نسف ثلاث طائرات لثلاث دول اجنبية، فوق اراضي الاردن ، دليل مادي على فشل النظام الاردني في السيطرة على اراضي دولته ، استعمل كمبرر لضرب حركة المقاومة (مع جملة مبررات اخرى) ، ولكنه « مبرر » ليس غير ، اذ ان نسف الطائرات تحد معنوي ، لا يمكن ان يقود الى اسقاط النظام ، كما ان موقف اللجنة المركزية الذي وصل الى حد

اعلان تجميد عضوية الجبهة الشعبية فيها ، بسبب اسلوبها في معالجة القضية ، كان موقفا كافيا لاذابة مرارة التحدي ، لو ان النظام الاردني لم يكن حريصا على التمسك بالمبررات لتنفيذ مخططه.
ثالثا : ويبقى في النهاية موقف الجبهة الشعبية الديمقراطية ، التي دعت علنا الى اعطاء « كل السلطة للمقاومة »، وشنت حملة تحريضية واسعة لتوحيد الموقف السياسي ، للمنظمات وللجماهير ، حول هذا الشعار .

لقد كان هذا الموقف ، هو الموقف الوحيد الواضح السائر باتجاه الاصطدام مع النظام ، لحسم الصراع لصالح حركة المقاومة . وقد استعمل ايضا كمبرر أساسي في التهيئة لحملة أيلول ، ولكن تركيز الانظار على هذا الموقف ، لم يكن ايضا سوى « مبرر » وذلك لعدة اسباب :

١ — ان الجبهة الديمقراطية ، حتى لو أتيحت لها آنذاك الفرصة الكاملة لتحقيق شعارها، فانها لا تملك القوة العسكرية الكافية لانجاز هذه المهمة . خاصة وان القوة العسكرية لاي منظمة فدائية ، ليست — داخل الاردن — سرا من الاسرار ، فالمنظمات تعرف قوى بعضها البعض جيدا، كما ان المخابرات الاردنية ضليعة بهذه المعرفة .

٢ — ان الجبهة الديمقراطية ، حين رفعت شعار « كل السلطة للمقاومة » رفعته كشعار نضالي ، كهدف للجماهير ، وليس كشعار مطروح للتنفيذ الفوري . وهي في مواقفها التي شرحناها من قبل اكدت بوضوح اهمية تأجيل اي صدام مع النظام، واهمية ابقاء الصدامات — اذا وقعت — ضمن نطاق معين ، حتى تتوفر ظروف نضج اكبر داخل حركة المقاومة .

٣ — ان رفع هذا الشعار كهدف للنضال الجماهيري ، يعني أن تنفيذه مرهون ، بموافقة المنظمات الاخرى عليه ، وبانحياز غالبية الجماهير الى جانبه ، وآنذاك لا يكون التحرك المطلوب تحركا من الجبهة الديمقراطية وحدها ، بل من كل القوى الملتفة حول هذا الشعار .

في حالة كهذه هل يشكل هذا الشعار كموقف سياسي ، تهديدا عمليا للنظام الاردني ؟ ان الجواب على ذلك واضح تماما ، وتوضحه اكثر مواقف فتح التي لم تقتنع بموقف الجبهة الديمقراطية . ومواقف الجبهة الشعبية ، التي لم تكن تمت بصلة لمنهج تفكير الجبهة الديمقراطية . وبناء على ذلك نستطيع ان نقول ان شعار كل السلطة للمقاومة ، لا يشكل حين يوضع تحت مجهر الدرس خطرا « آنيا » على النظام الاردني . ان خطره يتبلور ، حين تصبح الجبهة الديمقراطية قوة جماهيرية قائدة ، وهذا ما لم يكن باديا في الافق القريب ، بحيث يشعر النظام الاردني انه مضطر للدفاع عن نفسه .

والنتيجة التي نخرج بها من كل ذلك ان القرار السياسي الذي خرجت به منظمات حركة المقاومة ، لا يمكن اعتباره — على غرار القرار السياسي الذي خرجت به المؤسسات الفدائية المشتركة — رميا للقفاز في وجه النظام ، فاما ان يدافع عن نفسه او ان ينهار ؟

لقد كان هناك صراع لا شك فيه ، ولكن محركه الرئيسي ليس المواقف المشتركة لحركة المقاومة ، وليس المواقف المنفردة لكل تنظيم على حدة ، ان محركه الرئيسي هو التناقض الكبير بين حركة المقاومة والنظام الاردني حول التسوية السياسية ، حين اقتنعت كل الاطراف ان الموافقة على مشروع روجرز ، تضع هذه التسوية فوق عربة التنفيذ العملي لقرار مجلس الامن . هذا هو الوجه الاول والاساسي لحملة أيلول ، اما وجهها الثاني ، فهو ان حركة المقاومة ككل ، اصبحت من القوة ، بحيث تستطيع — الى حد ما — عرقلة مشاريع التسوية السياسية ، فلا بد اذا من حسم هذه المسألة ، حتى يمكن اعطاء الموافقة على مشروع روجرز قيمتها العملية . اما كل ما يتذرع به النظام الاردني والمدافعون عنه ، من ان ، بب حملة ايلول ، هو توجه حركة المقاو؟ لاسقاط النظام ، فليس كما قلنا غير تبريرات استعملت في التغطية الاعلامية ال جزرة .

الاستعداد العسكري وحملات التمهيد

في الوقت الذي كانت فيه حركة المقاومة الفلسطينية، تعيش حالة من التردد السياسي ، ويسيطر على موقفها الغموض والعمومية ، كان النظام الاردني، على العكس من ذلك تماما ، يشحذ خناجره، ويقوم بتعبئة شرسة في الاوساط المؤيدة له ، متنقلا حسب مخطط مدروس من مرحلة الى مرحلة ، ومن معركة جزئية الى معركة اخرى ، بحيث تكاملت اجراءاته كلها في النهاية ، لتكون حملة ايلول البربرية التتويج النهائي لكل ذلك . وسنحاول في هذا البحث تتبع مواقف النظام الاردني لنستنتج منها ، من كان

المسؤول بالفعل ، عن بدء الاصطدام العسكري . ان مخطط النظام الاردنـــي لضرب حركة المقاومة الفلسطينية مخطط قديم ، بدأ تنفيذه قبل الاعلان عن مشروع روجرز ، مما يؤكد ان رد فعل المنظمات ضد مشروع روجرز لم يكن ابدا نقطة انطلاق النظام الاردني للصدام . وحين وضع مخطط النظـــام الاردني لضرب حركة المقاومة موضع التنفيذ ، كانت المنظمات الفدائية اليسارية ، كالجبهة الديمقراطية على سبيل المثال ، لم تزل فتية في بداية تكوينها ، فلم تكن بالتالي الهدف الاساسي لعملية التصفية ، بالرغم من التركيز الاعلامـــي الضخم على مواقفها فيما بعد ، وتصوير هذه المواقف على انها المفجر الاساسي للصدام . ان حركة فتح في ذلك الوقت كانت في رأس قائمة المنظمات الموضوعـــة كهدف للتصفية ، ثم استنبطت بعد ذلك شعارات العمل الفدائي الشريف ، والعمل الفدائي غير الشريف ، وما اليها مـــن شعارات ، لتكون في خدمة المخطط الموضوع سلفا ، قبل أن يوجد الشعار نفسه .

لقد مر مخطط السلطة الاردنية في ثلاث مراحل ، لم تكن حملة ايلول سوى المرحلة الثالثة منها . وسنحاول هنا رسم الملامح العامة لهذا المخطط.

المرحلة الاولى

١ ـ قوات الامن الخاصة

في منتصف عام ١٩٦٩ ، بدأت السلطة الاردنيـــة تكوين « قوات الامن الخـــاصة » ووضعت تحـت تصرفها امكانيات مالية وعسكرية كبيرة ، واوكلت اليها ، مهمة خلق الاجواء السياسية والنفسيـــة والعسكرية ، التي تمكن مـــن ضرب حركة المقاومة الفلسطينية . وقد بقيت « مهمـــة قوات الامـــن الخاصة » مجهولة لفترة من الزمن من قبل منظمات حركة المقاومة ، الى ان استطاعت حركة فتح ، اعتقال عدد من قادة وعناصر هـــذه القوات حيث ادلوا باعترافات مذهلة ، عـــن المخطط الموضوع لهم ، والمهمات المكلفين بتنفيذها . وتلتقي كل هذه الاعترافات عند نقاط واحـــدة : مراقبة مكاتب المنظمات ، واحصاء عناصرها العسكرية ، ومعرفة اماكن سكن قياداتهـــا ، ونشر شائعات تضخـــم اخطاءها ، والرد على مواقف المنظمات السياسية .. الخ . ولكن اخطر هذه الاعترافات واكثرهـــا وضوحا ، اعتراف المدعو سعيد علي ابراهيم ، واسمه الحركي (نصر) ، احـــد قياديي القوات المذكورة .

يقول (نصر) في اعترافاته ان الخطة الاساسية لقوات الامن الخاصة كانت تصفية العمل الفدائي المسلح تحت حجة أن **التنظيمات** الفدائيـــة هـــي الذراع المسلح للافكار اليسارية ، وان الاردن يؤمن بالنظام الاقتصادي الحر ، ومرتبط بمصالح الاقتصاد الرأسمالي الدولية ، وان هـــذه **المنظمات** هدفها القضاء على النظـــام . وحيث ان الرأسماليـــة والاشتراكية لا يمكن ان تلتقيـــا ، وان **المنظمات** الفدائية المسلحة لا يمكن ان تلتقي مع النظام الملكي الاردني القائم ، فلا بد اذن من **الاصطدام** ان عاجلا او آجلا . وبما ان المبدأ يقول ان افضل وسائل الدفاع هي الهجوم فلا بد من تنفيذ خطـــة **هجومية** تؤدي الى **سحق** هذه التنظيمات قبـــل أن تصبح مطلبا جماهيريا حقيقيـــا . لذلك لا بد مـــن عمليات اشغال جانبية تبعد هـــذه التنظيمات عـــن دورها الاساسي حتى لا تستطيع الاستـــناد على القاعدة الشعبية الكاملة ، وبالتالي تخسر عامل الزمن ، في التفرغ للعمل داخل الارض المحتلة ، الذي سيكون الرباط القوي الذي يشد الجماهير للتلاحم مع حركة المقاومة ، فتعمل الشعبـــة الخاصة بسرعة علـــى افتعال احـــداث تؤدي بالتالي الـــى ايجاد تناقض وصراع مسلح بـــين التنظيمـــات . وتخلق حـــول التنظيمات جوا من الاشاعات يقف فاصلا بين حركة المقاومة والجماهير، فتكون حركة المقاومة قد خسرت الزمن الضروري لحياتها ، وتكون الشعبة الخاصة قد أمنت الزمن الضروري لتنفيذ الخطـــة ، بايجاد **قاعدة شعبية مسلحة** ، تتصدى لحركة المقاومـــة بالسلاح ، فتقع الحرب الاهلية ، ويتدخل النظام الملكي حكما فيصلا ليمنع استمرار الحرب الاهلية الدموية ، ويبرز النظـــام وكأنه فـــوق الاحـــداث والخلافات ، وتبرز حركة المقاومة ، وكأنها عدوة الشعب ، بدلا من ان تكون القـــوة العاملة على تحريره .

ولقد وضعت مدة ستـــة شهور لتنفيذ هذه الخطة ابتداء من شهر ايلول ١٩٦٩ وحتى شباط ١٩٧٠ . ولقد أجرت السلطة « مناورة » ١٩٧٠/٢/١٠ لتعمل على تقدير القوى وردود الفعل الداخلية والدولية ، استعدادا للانقضاض الكامل خلال ثلاثة اشهر(٤٧)، بعد مناورة شباط في محاولة لسحق حركة المقاومة. ولقد جرت الاتصـــالات ووزعت الادوار ، وبدأت العمليات الجانبية لجر حركة المقاومة الـــى معارك داخلية . والمزايدات الاعلامية الرسميـــة بضرورة

تواجد التنظيمات على خط القتال ، مع افتعال الاحداث الداخلية لاشغال التنظيمات، كانت محاولة لتشويه المقاتلين امام الجماهير ، وترسيخ فكرة ان المقاتل يجب ان يكون بعيدا عن المدن ، فيبرز المقاتل وكانه رجل عصابات اجرامية . وكل هذه الاعمال هي لدفع القوات الفدائية الى مناطق الحدود ، اي الى مناطق التقتيل بعيدا عن حماية الجماهير ، حتى تسهل عملية سحقها دون اية ردود فعل شعبية .

ومن ناحية ثانية فقد كان هناك سعي لخلق شعور عام داخل القوات المسلحة بأن التنظيمات هي عبارة عن عصابات كاذبة غايتها هتك الاعراض، والاعتداء على البيوت في المدن ، مما سيولد لدى القوات المسلحة شعورا بالمرارة والحقد على هذه التنظيمات ، وبالتالي خلق شعور نفسي مريح لدى الجنود ، بأنهم يؤدون واجبا مقدسا عند ضرب التنظيمات لتخليص البلاد من مجرمين مرتزقة(٤٨).

ويمضي المدعو (نصر) في شرح تنظيم قوات الامن الخاصة فيرسم لها هيكلا تنظيميا واسع النطاق تتسلسل فيه المراتب من : الادارة التي هي بمثابة القيادة ، الى المغاوير اي المسؤولين العسكريين ، الى الانصار وهم أساس الجهاز العسكري وعموده الفقري ، الى المقاومة الشعبية التي تشبه جهاز المليشيا لدى المنظمات ، واخيرا الجبهة الوطنية وهي التنظيم الشعبي المحيط بكل هذه الاجهزة .

ومارست قوات الامن الخاصة مهمة اعلامية مدروسة ، اذ كانت تنشر بيانات تتضمن ردا على مواقف المنظمات ، ودفاعا عن مواقف السلطة ، تحت اسم « اللجنة الثورية للتوعية » .

واحاطت بها مؤسسات علنية مثل « المنظمة الهاشمية » و«الاتحاد الوطني الاردني» و« المنظمة الشعبية الاردنية لمساندة الجيش » .

وحين نراجع قوائم الاسماء التي وزعت عليها الاسلحة في كثير من مدن وقرى الاردن ، ضمن نطاق المقاومة الشعبية ، نلاحظ ان غالبية هذه الاسماء، ان لم نقل كلها من ابناء الضفة الشرقية . ذلك ان النظام الاردني قد عمل بدأب على زرع التفرقة بين الفلسطينيين والاردنيين ، في محاولة منه للبروز بمظهر المدافع عن مصالح «الاردنيين» امام محاولات « تسلط الفلسطينيين » .

وقد حاول النظام الاردني في كثير من الاحيان ان يصور عمليات التوتر والاصطدام بين الفدائيين والجيش على انها من صنع العناصر المتطرفة في كلا الجانبين ، حتى يبرز القصر في النهاية كمنقذ ومخلص ، كما قال (نصر) في افادته ، ولكن هناك من الوثائق ما يثبت ان اعلى مستويات النظام في الاردن كان على صلة وثيقة بكل هذا التخطيط ، ففي رسالة من الملك حسين الى اللواء الركن محمد خليل عبد الدايم نقرأ الفقرة التالية « انني اذ اثبتك في منصبك نائبا لرئيس الاركان العامة للقوات المسلحة ، لاجد ان اضيف الى وظيفتك وظيفة المفتش العام للقوات المسلحة ، آملا ان تبقى كلما سمحت بذلك ظروف عملك الاول ، في حركة دائمة بين جميع وحداتنا وتشكيلاتنا المقاتلة والقيادية والادارية ، مضاف اليها **جيشنا الشعبي مراقبا وموجها من قبلي شخصيا** »(٤٩).

ان هذا الاعتراف يحتاج الى وقفة قصيرة . فتاريخه يؤكد ان مخطط تصفية حركة المقاومة قد وضع موضع التنفيذ قبل الاعلان عن مشروع روجرز ، وقبل أن يبرز رد فعل المنظمات العنيف ازاءه . وفي تلك الفترة ، لم تكن حركة فتح تعطي اهتماما كبيرا لحشد قوتها العسكرية داخل عمان . كما ان الجبهة الديمقراطية لم تكن قد رفعت بعد شعار « كل السلطة للمقاومة » ، كذلك لم تكن الجبهة الشعبية قد قامت بنسف الطائرات في « مطار الثورة » . ويؤكد هذا مرة اخرى ان مواقف منظمات المقاومة استعملت كمبررات لتنفيذ المخطط الموضوع سلفا ، وان هذا المخطط لم يكن ابدا كما يدعي النظام الاردني ، رد فعل لمواقف المنظمات . وقد اختير موعد تنفيذه ، في وقت مناسب جدا وضروري للنظام ، وهو الوقت الذي بدت فيه احتمالات كبيرة امام نجاح التسوية السياسية .

اما تفاصيل الاعتراف فتبرز ان النظام الاردني لا يفرق في نظرته للعمل الفدائي بين تنظيم واخر، بين تنظيم معتدل ، وتنظيم متطرف ، بين عمل مهتم بالفداء ، وعمل مهتم بالحزبية والايديولوجيات كما ركز في حملته الاعلامية اثناء مجزرة ايلول . فالاعتراف يتحدث اكثر من مرة عن التنظيمات بدون تمييز ، ويعتبرها كلها بدون استثناء غير قادرة على التعايش مع النظام . وهو يؤكد ان الاصطدام محتم، وان على النظام ان يأخذ المبادرة في هذا الاصطدام. وهو يتحدث عن « القاعدة الشعبية المسلحة » اللازمة لتنفيذ الخطة قبل أن يشتهر أمر المقاومة الشعبية ،وامتدادها الواسع بين انصار السلطة .

ويتحدث الاعتراف عن ازمة ١٠/٢/٧٠ على أنها مناورة اختبارية فقط . وامام هذا التفسير، نستطيع ان نلقي شيئا من الاضواء على سبب مرونة الملك حسين ، في المفاوضات التي جرت انذاك بينه وبين الوفد المفاوض بأسم القيادة الموحدة(٥٠). فلم يحتج الامر لغير جلسات محدودة وافق فيها الملك على التراجع عن مطالبه كلها .

واذا كان الاعتراف يتحدث عن « استعداد للانقضاض الكامل خلال ثلاثة اشهر بعد مناورة شباط » فمن المهم أن نلاحظ انه بعد اربعة اشهر انفجرت ازمة ٧/٦/٧٠ التي كانت اعنف بكثير من كل الازمات التي سبقتها ، اتبع فيها بشكل كامل نفس التكتيك الذي نفذ في مجزرة ايلول ، الا ان التدخل الرسمي العربي لعب دورا مهما في ايقافها ، وادى هذا التدخل الى ايفاد اللجنة الرباعية التي توصلت الى عقد اتفاق هدنة بين الطرفين . فبقي بذلك المجال مفتوحا امام معركة اخرى حاسمة .

وحين يتحدث الاعتراف عن الحملة الاعلامية داخل القوات المسلحة لتشويه سمعة المنظمات ، فان هذه الحملة الاعلامية تكتسب معناها التام، حين نعلم أن قيادة الجيش كانت تعطي للجنود مبلغا من المال تطلب منهم استعماله للانتقال من اماكن سكنهم بين تجمعات الفلسطينيين (في مخيم الوحدات مثلا) الى اخرى تكون غالبيتها من الشرق اردنيين ، بحجة ان الفلسطينيين يهيئون مجزرة لذبحهم . اما داخل القطعات فقد كانت تنقل لهم انباء ملفقة عن انتهاكات الاعراض التي تجري في المدن ، وعن المنازل التي تسرق في وضح النهار .

ان هذا الاعتراف بجمله وبتفاصيله يشكل وثيقة هامة ، ولو اراد اي مسؤول من حركة المقاومة، أن يقدم وصفا لمخطط السلطة الاردنية لضرب العمل الفدائي لما استطاع ان يقدم وصفا أدق .

٢ — مؤتمرات العشائر

تكميلا لمخطط السلطة ، وسعيا منها لاظهار موقفها وكأنه مدعوم بتأييد الجماهير ، شكلت ما سمي « باللجنة التحضيرية للمؤتمر الاردني العام » ردا على المؤتمر الذي كانت تعد له الحركة الوطنية الاردنية بالتعاون مع حركة المقاومة الفلسطينية . وهذا المؤتمر كان في حقيقته مؤتمرا للعشائر فقط ، وليس مؤتمرا للقوى الاردنية ، وكانت مهمته التحريض ضد العمل الفدائي الفلسطيني ، وليس أيا من الاهداف التي ذكرت في البيانات العلنية .

ومع ذلك ففي بيانات اللجنة التحضيرية ما يلفت النظر ، فهي تقول ان من اهداف المؤتمر الاردني العام « ١ — تجسيد ارادة الشعب الاردني الثابتة في الوقوف الى جانب القضية الفلسطينية ، وذلك بدعم كفاح الشعب العربي لاستعادة حقه في وطنه (لنلاحظ هنا لعبة الالفاظ التي استبعدت اي ذكر للشعب الفلسطيني) ٢ — من اجل الوقوف بشجاعة وحزم في وجه كل ما يستهدف بلدنا قيادة ونظاما وكيانا»(٥١). (لنلاحظ هنا ايضا النزعة التحريضية التي توحي بأن «الفلسطينيين» يعملون للاطاحة بالنظام والكيان) .

ان هذه المعاني التي ترد بشكل خفي في بيان علني، سوف تتضح تماما في المؤتمر الذي اقتصر على عدد من زعماء العشائر. لقد عقد المؤتمر يوم ٢١/٨/٧٠ في منزل محجم العدوان في « صويلح » قرب عمان ، وقال محجم العدوان في كلمة الافتتاح « ليكن معلوما للعموم اننا اجتمعنا تحت شعار واحد (الله — الوطن — الملك) . فلكل امة هدف تجتمع لتحقيقه ، ونحن هدفنا الاساسي ان نحافظ على بلدنا الاردن ، وعلى كرامتنا التي هدرت، وعلى اعراضنا وشرفنا الذي ديس (!) (نفس الاجواء التي كان يركز عليها في اوساط الجنود) وعلى ملكنا لانه رمز وحدتنا ووجودنا ... ليعرف الناس الاخرون (!)اننا كنا نذبح الرجل من اجل عباءته . فكيف اذ تعرض ملكنا لبعض المكروه(٥٢)؟ يجب ان نكون يدا واحدة نعمل لصيانة كرامتنا التي ذبحت (!) وهنا ساد جو من الحماس ، وصاح بعض الشباب ، نريد سلاح يا محجم علشان نوري هالفلسطينيين »(٥٣).

٣ — التحرك العسكري

في نفس الوقت الذي كانت فيه قوات الامن الخاصة تواصل عملها ، وفي نفس الوقت الذي كانت فيه مؤتمرات العشائر توالي تحريضها، كانت قوات الجيش الاردني تتحرك حسب خطة عسكرية واحدة، للتمركز في المناطق الحساسة التي تمكن من محاصرة الفدائيين من جهة ، وقطع طرق الامداد عنهم من جهة اخرى . وكان شهر آب هو الشهر الذي تم فيه تحريك معظم قطعات الجيش الاردني باتجاه المدن الرئيسية . وكانت المنظمات الفدائية تتلقى باستمرار انباء هذه التحركات .

— ففي عمان واصلت « القوى المضادة للثورة تعزيز مواقعها، فقد ارتفع عدد الكمائن في الكلية العسكرية من ثلاثة الى ستة ، وتم تركيب رشاشين (الفا ٦)

في نفس الموقع ،يشرفان على جبل الاشرفية وعوجان ، وخط عمان ـ الزرقاء »(٥٤).

وفي الفترة الواقعة بين٨/١٤ ـ ١٩٧٠/٨/٣٠ سجل رصد فتح تمركز ٣ الوية و٩ كتائب وسريتي دبابات في داخل عمان وفي المواقع المحيطة بها،ونقلت معظم هذه القوات من مناطق الغور المواجهة للمناطق المحتلة . ونقل رصد فتح بتاريخ ٧٠/٨/٢٩ ان الكتيبة التي تمركزت على طريق عين غزال ـ الجامعة الاردنية ، مهمتها اقتحام مخيم الحسين والنزهة . وان الكتيبتين المتمركزتين عند الاذاعة مهمتهما اقتحام مخيم الوحدات .

ـ اما في المنطقة الشمالية « فقد نقلت ثمانيوحدات من سلاح الدروع والمدفعية لتتمركز على الحدود العراقية والسورية . كما تم سحب لواء مشاة من الجبهة وانتشر في مواقع قتالية على امتداد الحدود السورية بحجة اجراء مناورات »(٥٥) وسجل رصد فتح ان «لواء مجحفل» تحرك نحو منطقة «الاكيدر» ليقومبمهمة قطعخط الامداد بين الثورة وسوريا(٥٦) وبعد ذلك بأيام صدرت اوامر للقوات المتمركزةحول مدينة اربد «بضرورة تحصين مداخل المدينة من والى الاغوار وعلى الممرات والطرق ، لمنع اي تحرك فدائي »(٥٧).

ـ وفي نفس الفترة ايضا نقلت قوات كبيرة الى مدينة الزرقاء فقد تمركز فيها لواء مدرع انتشر من المدينة حتى منطقة ماركا القريبة من مطار عمان ، كما تمركزت فيها ايضا كتيبة نقلت من الغور ، ومجموعة من دبابات سنتوريون ، نقلت من قرية ام قيس(٥٨).

لقد شكل تنفيذ هذه الاجراءات المرحلة الاولى من مخطط السلطة الاردنية ، اما المرحلة الثانية المتداخلة معها زمنيا) فقد كانت من نوع مختلف ، رتب النظام فيها سلسلة من العمليات العسكرية، اختلف اسلوبها باختلاف المناطق التي تمت فيها .

المرحلة الثانية

يمكن من الناحية النظرية تقسيم الاردن الى ثلاث مناطق ، من ضمن حالة ازدواج السلطة التي كانت قائمة حتى حملة ايلول .

أ ـ مناطق تميل فيها كفة النفوذ لصالح النظام . وهي مناطق جنوب الاردن .

ب ـ مناطق يتساوى فيها النفوذ بين سلطة النظام وسلطة المقاومة مثل مدينتي عمان والزرقاء .

جـ ـ مناطق تميل فيها كفة النفوذ لصالح المقاومة ، وهي مناطق الشمال التي تشمل اربد وجرش وعجلون .

وفي كل منطقة من هذه المناطق قامت السلطة الاردنية ، بسلسلة من العمليات العسكرية التمهيدية ، تتناسب مع توازن القوى القائم فيها ، وكانت في كل هذه العمليات الطرف المبادر .

١ ـ مجزرة جنوب الاردن

لم يكن مؤتمر العشائر في صويلح الذي تحدثنا عنه سوى نموذج واحد، لعدد اخر منالمؤتمرات المحلية، التي عقدت في مناطق جنوب الاردن ، بتحريض وتخطيط من قبل المخابرات العامة ، وقوات الامن الخاصة ، واسفرت عن شن حملات ارهابية ضد مكاتب المنظمات الفدائية ، وضد المواطنين الفلسطينيين . أسفرت عن عدد غير معروف من القتلى والجرحى ، وخلقت حالة واضحة من الارهاب ، كرست الى حد بعيد حالة التفرقة الاقليمية بين الفلسطينيين والاردنيين في الوقت الذي كانت كل وسائل الاعلام الاردنية تتباهى بالحديث عن « الاسرة الهاشمية » . ومن الملفت للنظر ان وسائل الاعلام العربية ، تجاهلت تماما ذكر اي خبر يتعلق باحداث جنوب الاردن ، بالرغم من ان صحف حركة المقاومة نقلت اكثر من مرة تفاصيل ما يجري هناك.

وقد بدأت احداث جنوب الاردن ، حين عقدت بعض العناصر القبلية المؤيدة للسلطة اجتماعا في منزل (عبدالله ابو العشائر) في مدينة الشوبك ، ترأسه المدعو (علي مخر) احد رجال الحرس الملكي المتقاعدين . وطلبت عناصر السلطة من اهالي الشوبك مهاجمة مدرسي المدرسة الصناعية وقواعد الفدائيين .

وفي يوم ٧٠/٩/٤ ترأس « فيصل بن جازي »اجتماعا لعدد من رؤساء العشائر ، وحضرته عناصر من السلطة ، وطالبوا باجلاء الفدائيين من الجنوب ، وكل من يتعاطف معهم ، او سبق أن قدم لهم اية مساعدة .

وفي يوم ٧٠/٩/٥ تجمعت بعض عناصر السلطة في معان لتصل بعد قليل عدة سيارات تنقل مسلحين ، وبداوا على الفور بمهاجمة مكاتب المنظمات الفدائية وقتل من فيها واحراقها(٥٩). ثم توزع المسلحون على مفارق الطرق ، على طريق معان ـ الحسا ـ القطرانه ، وبدأوا بايقاف جميع السيارات ، والتدقيق في هويات الركاب ، وانزال كل من يتبين

انه من الضفة الغربية او قطاع غزة ، وقتله على الفور .

وفي مدينة الطفيلة ، رتبت عملية مماثلة ، وقام مسلحون باطلاق النار على مكاتب المنظمات . وامتدت هذه العمليات ايضا الى مدينة الكرك(٦٠). حيث دعت اجهزة السلطة لعقد « مؤتمر عشائري يحضره كافة وجوه ومشايخ العشائر ... اجتمعوا في بيت المدعو « دليوان المجالي » ، وكان المدعو (عارك المجالي) من أبرز الخطباء في هذا الاجتماع. ثم خرج العملاء الى الشوارع وهم يطلقون الرصاص ... وقاموا بالاعتداء على احد المطاعم ، وكسر اقفال عدد من المحلات »(٦١).

وكان الصوت الوحيد الذي خرج من جنوب الاردن اثناء هذه المذبحة التي سكتت عنها اجهزة الاعلام العربية، هو صوت استغاثة صادر عن سكان مناجم الحسا، ففي يوم ٧٠/٩/٦ وصلت الى اللجنة المركزية برقية باسم مهندسي وموظفي وعمال مناجم الحسا تقول «تعرضنا للتهديد والقتل والنهب وهتك الاعراض من القبائل المحيطة بنا ، وذلك **بحضور مدير منجم الحسا ، وممثلي الحكومة والمقاطعة والمخفر** ... راجين اتخاذ الخطوات السريعة لانقاذنا ، او نموت دون عرضنا وشرفنا »(٦٢).

بهذه العملية التي تمت بشراسة وصمت ، فرضت السلطة سيطرتها على جنوب الاردن ، وسط جو من الارهاب الذي لا مثيل له ، وقد مكنها من اللجوء الى هذا الاسلوب الارهابي ، تمتعها بنفوذ يفوق نفوذ حركة المقاومة في المنطقة ، وكون غالبية السكان من العشائر التي يعتمد عليها النظام الاردني في حماية نفسه ، وتعتمد هي عليه في معاشها ، بواسطة الهبات التي يقدمها لهم باستمرار .

٢ ــ معارك عمان والزرقاء

في مدينتي عمان والزرقاء ، اللتين عاشتا لفترة من الزمن في ظل توازن بين سلطتي النظام والمقاومة ، لم يكن النظام قادرا على ترتيب عمليات قمع مثل تلك التي قام بها في منطقة الجنوب ، فلجأ الى اسلوب اخر يتناسب مع توازن القوى القائم ، هو أسلوب العمليات العسكرية الصغيرة واليومية ، التي تؤدي في النهاية الى نتيجتين : الاولى انهاك قوى العمل الفدائي عسكريا ونفسيا ، والثانية دفع المواطنين نحو حالة تجعلهم يطالبون فيها بتوفير الاستقرار حتى يتمكنوا من تأدية اعمالهم وكسب رزقهم ، اذ ان الاشتباكات اليومية ، كانت تؤدي ــ بالاضافة الى الخسائر في الارواح ــ الى تعطيل مظاهر العمل اليومي (اغلاق المحلات ــ تعذر وصول العمال الى اماكن عملهم .. الخ) ، كل ذلك بهدف الوصول الى اللحظة التي يصبح فيها الضرب العسكري العنيف مهيئا له في اذهان الناس . وبعد ان تكون عملية الترويع اليومية ، المترافقة مع حملة اعلامية تلقي اللوم على الفدائيين ، قد اوصلت قطاعا لا بأس به من الناس الى موقف الحياد ، اما بدافع الخوف ، او بدافع الطمع بحالة من الهدوء المفقود .

وقد بدا اتباع هذا التكتيك في مدينتي عمان والزرقاء بشكل منتظم منذ يوم ٧٠/٧/٢٦ اي قبل يوم واحد من انعقاد المجلس الوطني الاستثنائي . ومنذ ذلك التاريخ ، حتى اعلان تشكيل الحكومة العسكرية ، شهدت عمان اشتباكا يوميا على الاقل ، تفاوتت درجات العنف فيه ، ولكن اعنفها كان الاشتباك الذي وقع يوم ٧٠/٩/٢ ، وكانت حصيلته ٤٠ قتيلا ومئة جريح(٦٣)، وعقد على اثره اجتماع طارىء للجامعة العربية لبحث الموقف .

وفي هذه الفترة ، عقدت بين السلطة والمقاومة ثلاث اتفاقيات لوقف اطلاق النار في مدى خمسة ايام فقط(٦٤)، كانت كلها تنقض فورا بعد ساعات من توقيعها .

وقد تميزت الايام القليلة التي سبقت بدء المجزرة بظواهر ملفتة للنظر اهمها :

١ ــ ان الملك حسين قد كشف عن نوايا نظامه من العمليات التي رتبها حين قال «ان حكومتي **في الوقت الحاضر** هي وحدها التي يحق لها التكلم بالنيابة عن الفلسطينيين. والشعب الفلسطيني ينتمي الى الاسرة الكبيرة التي احكمها »(٦٥).

٢ ــ كان النظام الاردني يقوم بكل هذه العمليات غير عابىء باللجنة الرباعية العربية التي جددت عملها بعد اجتماع الجامعة العربية الطارىء لوضع اتفاقية جديدة لتهدئة الموقف ، بينما كانت الصحف الاردنية تواصل نشر اخبار التقدم الذي تحرزه اللجنة يوما بعد يوم .

٣ ــ ان بعض المراقبين الصحفيين توقعوا «احتمالات قيام حكومة عسكرية كبيرة وقوية جدا . لان الوضع الداخلي المتردي يتطلب وجود رئيس حكومة يمسك بكل السلطة ويضغط عليها بالقوة نفسها ؛ ويشد بيده على السلطة المدنية وعلى السلطة العسكرية

معا ، وبقدر واحد من الكفاية والفعالية »(٦٦). وقد تحققت هذه التوقعات بسرعة، ولكن رئيس الوزراء المنتظر لم يكن رجلا قويا، بل ضعيفا الى الحد الذي يسمح بتنفيذ كل شيء باسمه دون قدرة على الاحتجاج او الرفض .

٣ ـ معارك الشمال

في المنطقة الشمالية من الاردن ، والتي كان فيها توازن القوى يميل لصالح حركة المقاومة ، لجأت السلطة الاردنية الى اسلوب في العمل ، يعبر عن الواقع القائم فيها . فسيطرة حركة المقاومة في هذه المنطقة لم تكن تسمح بخلق حالة ارهاب مضادة ، ولم تكن تسمح كذلك بتنفيذ سياسة الانتهاك التي مورست في عمان والاسلوب الوحيد المفتوح امام النظام لاستعادة النفوذ ، هو اسلوب الهجوم المباشر ،وقد مارسه ايضا بشراسة وبوضوح لا مجال معهما للقول مطلقا بأن « اساءات » العمل الفدائي كانت دافع الجيش للتحرك ، كما أكد مخطط اعلام السلطة باستمرار .

بدأ هجوم السلطة المباشر على منطقة الشمال في اليوم التاسع من ايلول ، اي بعد أيام من مجزرة الارهاب في الجنوب ، وقبل اسبوع واحد من بدء حملة ايلول . ففي فجر ذلك اليوم تحركت قوة من دبابات اللواء ٤٠ ، ومجنزرات محملة بالمشاة وقامت بقصف مركز وشديد على قواعد الفدائيين في المناطق المحيطة بمدينة اربد ، وهي مناطق كفر اسد ، والخراج . وتقدمت قوات اخرى على طريق عجلون، وقصفت قواعد الفدائيين هناك ، وقد استمر هذا الهجوم طوال يوم كامل . هوجمت فيه عند منتصف النهار قواعد الفدائيين عند قرى الطيبه ـ الصما ـ وادي العرب ـ دير ابو سعيد . وقامت القوات المهاجمة باغلاق الطرق التالية بعد ان مهدت لعملياتها بقصف مدفعي مركز :

ـ طريق اربد ـ أيدون

ـ طريق اربد ـ كفراسد

ـ طريق اربد ـ الحصن .

كما اغلقت قوات الجيش طريق منطقة الاغوار المؤدية الى المناطق المحتلة ، وقصفت في الاغوار ايضا قواعد الفدائيين المتقدمة .

وقد « سقط نتيجة لهذه المجزرة الغادرة عشرات الشهداء والجرحى ، وبلغ عدد الشهداء حتى الساعة الخامسة مساء ٢٥ شهيدا »(٦٧).

وبهذه العملية نفذت السلطة الاردنية الجزء الاول من مخططها في منطقة الشمال ، وهو الجزء المتعلق بضرب قواعد الفدائيين وتشتيت المقاتلين فيها، كخطوة مبدئية لتقليص نفوذ حركة المقاومة في الشمال .ولا يمكن مطلقا القول بأن « اعادة الامن » للشمال ، او اعادة هيبة السلطة ، كان هو المقصود من هذه العملية . فالضربة وجهت اساسا لقواعد الفدائيين المنتشرة في الجبال، ولم توجه لمراكز نفوذ العمل الفدائي ، المتصادمة مع مركز نفوذ السلطة ، داخل المدن والقرى ، وهنا يبرز كيف أن النظام الاردني ، كان يستعمل احابيله الاعلامية ، الداعية لحفظ الامن ، حين يكون ذلك ممكنا ، ولكنه كان يضرب بكل ذلك عرض الحائط ، حين يكون خداع هذه الحجج مكشوفا تماما .

الجزء الثاني من مخطط السلطة في منطقة الشمال كان يهدف الى قطع خطوط التموين والاتصال بين سوريا وقواعد الفدائيين . واستعملت في ذلك القوات التي نفذت الى مناطق الحدود (كما ذكرنا سابقا) ، وقد قامت هذه القوات بمحاولة جدية للسيطرة على قرية الطرة قرب اربد ، ونجحت في ذلك ، ثم عادت قوات الفدائيين وسيطرت على المنطقة ،وقد كان ثمن احدى الاشتباكات للسيطرة على هذا الطريق الحيوي ١٢ شهيدا سقطوا نتيجة القصف المدفعي للجيش يوم ٧٠/٩/١٣(٦٨).

وهنا ايضا يتضح تماما ان الهدف الاساسي للعمليات هو السيطرة على طرق تموين الفدائيين وليس ايا من ادعاءات السلطة بالسيطرة على الامن واعادة الهدوء والنظام .

ان هذه الاجراءات العسكرية التمهيدية التي تحدثنا عنها في مناطق الاردن الثلاث ، لا تدع مجالا للشك في ان النظام الاردني ، كان الجهة التي بدأت التحضير للاشتباك العسكري العام ، ولم يكن هذا التحضير حدثا طارئا ، بل جزءا من خطة شاملة بدأت في منتصف عام ١٩٦٩ بتشكيل «قوات الامن الخاصة» ثم تتابعت حلقاتها بمؤتمرات العشائر ، وبتسليح المؤيدين .

وقد انجزت السلطة الاردنية كل مخططاتها ، في الوقت الذي كان فيه قرار حركة المقاومة السياسي، غارقا في العموميات ، وفي المواقف الدفاعية ، وفي احسن الاحوال ، بالمواقف التحريضية المرهونة بحدوث تغير جماهيري وتنظيمي حاسم باتجاه حسم الصراع المحتم (نتيجة كل هذه الاجراءات التمهيدية) لصالح حركة المقاومة .

وبالمقارنة بين الموقفين،تتبلور بشكل ناصع مسؤولية النظام الاردني عن تدبير حملـــة أيلول ، ومن كل نتائجها ، وتسقط كل الحجج التي تذرع بها النظام الاردني لتبرير المجزرة .

المراجع :

١ ــ سنتحدث عن هذا الموضوع في مكان اخر
٢ ــ فتح ــ العدد ٦٣ ــ ٧٠/٨/٢٥
٣ ــ فتح ــ العدد ٦٩ ــ ٧٠/٨/٣١
٤ ــ فتح ــ العدد ٧٠ ــ ٧٠/٩/١
٥ ــ ...
٦ ــ فتح ــ العدد ٨٠ ــ ٧٠/٩/١٠
٧ ــ من بيان اللجنة المركزية ــ جريدة فتح ــ العدد ٨٠ ــ ٧٠/٩/١٠
٨ ــ فتح ــ العدد ٦٥ ــ ٧٠/٨/٢٧
٩ ــ فتح ــ العدد ٧٦ ــ ٧٠/٩/٦
١٠ ــ منذ ٧٠/٨/١٥ بدأت الجبهة الديمقراطية اصدار جريدتها المركــزية « الشرارة » مرتين في الاسبوع وكانت قبل ذلك تصدر بشكل غير منتظم . ثم توقفت عن الصدور اثناء الاصطدامات وبعدها
١١ ــ تقرير المكتب السياسي المقدم الى مؤتمر الجبهة التأسيسي المنعقد في ٧٠/٨/٢١ الفصل الاول ص ٨
١٢ ــ نفس المصدر ــ ص ١٠
١٣ ــ تعميم داخلي ــ مكتب التنظيم المركزي ــ ٧٠/٢/١٥
١٤ ــ الشرارة ــ العدد السابع ــ ايار ١٩٧٠
١٥ ــ تقرير المكتب السياسي ــ الفصل الاول ــ ص ١٧
١٦ ــ نفس المصدر ــ ص ١٤
١٧ ــ ١٨ ــ نفس المصدر ــ ص ٢١
١٩ ــ نفس المصدر ــ ص ٤٨
٢٠ ــ الشرارة ــ العدد السابع ــ ايار ١٩٧٠
٢١ ــ ٢٢ ــ تقرير المكتب السياسي ــ ص ٢٢
٢٣ ــ الشرارة ــ العدد ٨ ــ ٧٠/٨/١٥
٢٤ ــ الشرارة ــ العدد ١٣ ــ ٧٠/٩/١٠
٢٥ ــ الشرارة ــ العدد ٨ ــ ٧٠/٨/١٥
٢٦ ــ الشرارة ــ العدد ١٢ ــ ٧٠/٨/٢٩
٢٧ ــ الشرارة ــ العدد ١٢ ــ ٧٠/٨/٢٩
٢٨ ــ الشرارة ــ العدد ١٠ ــ ٧٠/٨/٢٢
٢٩ ــ فتح ــ العدد ٥٩ ــ ٧٠/٨/٢٠
٣٠ ــ فتح ــ العدد ٦٩ ــ ٧٠/٨/٣١
٣١ ــ مؤتمر جورج حبش الصحفي الذي عقده بمخيم البداوي قرب طرابلس ــ لبنان/الهدف ــ العدد ٥٣ ــ ٧٠/٨/١
٣٢ ــ نفس المصدر
٣٣ ــ نفس المصدر
٣٤ ــ نفس المصدر
٣٥ ــ ٣٦ ــ ٣٧ ــ نفس المصدر
٣٨ ــ غسان كنفاني ــ الهدف ــ العدد ٥٣ ــ ٧٠/٨/١
٣٩ ــ غ.ك ــ الهدف ــ العدد ٥٤ ــ ٧٠/٨/٨
٤٠ ــ بيان صادر في ٧٠/٨/٣ ــ الهدف ــ العدد ٥٥ ــ ٧٠/٨/١٥

٤١ ـ غسان كنفاني ـ الهدف ـ العدد ٥٨ ـ ٧٠/٩/٥

٤٢ ـ تم خطف الطائرات يوم ٧٠/٩/٦

٤٣ ـ بيان صادر في ٧٠/٩/١٢ تعليقا على نسف الطائرات الثلاث في مطار الثورة بالزرقاء

٤٤ ـ عدنان بدر ـ الهدف ـ العدد ٦٠ ـ ٧٠/٩/١٩

٤٥ ـ نسفت الطائرة بتاريخ ٧٠/٩/٧

٤٦ ـ عدنان بدر ـ الهدف ـ العدد ٧٠/١٩/٦٠

٤٧ ـ بدات ازمة ٧٠/٢/١٠ حين فاجأ النظام الاردني حركة المقاومة ببيان يتضمن نقاطا تحد من حرية العمل الفدائي وسهولة تحركه

٤٨ ـ من ملفات رصد فتح ـ والاعتراف بتاريخ نيسان ١٩٧٠

٤٩ ـ من وثائق رصد فتح

٥٠ ـ انبثقت القيادة الموحدة اثناء ازمة ٧٠/٢/١٠ .وسميت فيما بعد باسم اللجنة المركزية

٥١ ـ منشور صادر بتاريخ ٧٠/٨/٧

٥٢ ـ اشارة الى ادعاء النظام ان محاولة جرت لاغتيال الملك على طريق مطار عمان بتاريخ ٧٠/٩/١ من قبل الفدائيين

٥٣ ـ من تقرير رصد فتح

٥٤ ـ الشرارة ـ العدد ٩ ـ ٧٠/٧/١٨

٥٥ ـ الشرارة ـ العدد ٩ ـ ٧٠/٧/١٨

٥٦ ـ تقرير مرفوع من رصد فتح الى القيادة العامة لقوات العاصفة بتاريخ ٧٠/٨/٢١

٥٧ ـ نفس المصدر ـ تقرير بتاريخ ٧٠/٨/٢٩

٥٨ ـ نفس المصدر

٥٩ ـ استشهد في هذا اليوم ٤ فدائيين في مكتب فتح ، و٤ في مكتب الجبهة الشعبية ، واحرق مكتب الصاعقة

٦٠ ـ فتح ـ العدد ٧٧ ـ ٧٠/٩/٧

٦١ ـ الشرارة ـ العدد ١٥ ـ ٧٠/٩/٨

٦٢ ـ فتح ـ العدد ٧٦ ـ ٧٠/٩/٦

٦٣ ـ جريدة النهار ـ ٧٠/٩/٣

٦٤ ـ وقع الاتفاق الاول بتاريخ ٩/٥ والثاني في ٩/٨ والثالث في ٧٠/٩/١٠

٦٥ ـ مقابلة مع جريدة لوموند اجراها اريك رولو . النهار ـ ٧٠/٩/٩

٦٦ ـ وفيق رمضان ـ مراسل النهار في عمان ـ ٧٠/٩/٤

٦٧ ـ فتح ـ العدد ٧٩ ـ ٧٠/٩/٩

٦٨ ـ جريدة فتح